

شهدت الأشهر القليلة الماضية الكثير من الجدل والكلام حول استراتيجية تعدها وزارة الشؤون لتنظيم سوق العمل تتمحور حول اجراءات خاصة باستقدام العمالة وتواجد العمالة الوافدة في سوق الكويت ومدى انتاجية هذه العمالة والحاجة اليها، وقد بلغ الحديث عن هذه الاستراتيجية ذروته في تصريح لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدى تعلن فيه عن توجه لدى وزارة الشؤون لترحيل مائة الف عامل سنويا من العمالة الوافدة. وبعدها بفترة وجيزة اعلن وكيل الوزارة عن توجه الوزارة لاعتماد نظام الكوتا في أعداد العمالة من كل دولة على أن تقضي فترة زمنية محددة وتغادر، كما تم أيضا اتخاذ قرار بإيقاف تحويل كروت الزيارة التجارية الى اقامة عمل الا وفق شروط محددة ولمهن محددة على أن يستوجب التحويل موافقة وزير الشؤون شخصيا. أمام كل ذلك ارتأت «الانباء» تنظيم ندوة حول تنظيم سوق العمل واجراءات وزارة الشؤون ويشترك فيها اطراف العمل الثلاثة: وزارة الشؤون واتحاد العمال واصحاب العمل بالإضافة الى السلطة التشريعية ليتم طرح الموضوع للنقاش.

كتب: بشري شعبان

تأكيدات بأن الكويت ملتزمة بجميع الاتفاقيات والمواثيق الدولية وكل إجراءات «الشؤون» تتوافق معها

المشاركون في ندوة «الانباء» تنظيم سوق العمل.. مسؤولية من؟: الإستراتيجية «الشؤون» تستهدف التنظيم لا الترحيل



عبدالعزیز العويس



تواف العسكر



هادي العنزي



النائب كامل العويس

والاقتصادية والبطالة، عليهم مسؤولية كبيرة لأنهم اصحاب رؤوس الأموال واصحاب الخبرات ولهم دور اساسي بين اطراف الانتاج، على عاتق الجميع مسؤولية التنظيم وفق قوانين تراعي مصالح العمالة واصحاب الاعمال وتشريعات تتماشى مع متطلبات العصر وما يتناسب مع وضع المجتمع.

هادي العنزي:
الأصل في كروت الزيارة التجارية ألا تحول لإقامة العمل لكن الاستثناء أصبح هو القاعدة ما استلزم التدخل لإعادة الأمور إلى نصابها

الكويت الدولة الوحيدة في العالم التي تدفع للعمالة حقوقها من جيبها

اشتراط أن يكون رأسمال الشركة 500 ألف دينار لتتمكن من إصدار تصاريح عمل للتأكد من أنها شركة حقيقية لا وهمية

«الشؤون» تولى أهمية خاصة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعمل جاهدة على توفير كل ما يسهل عليهم أعمالهم

وارى ان مشاكل العمالة اوجدتها السلطة التنفيذية واصحاب الاعمال، وعلينا أن نتكاتف لمصلحة الكويت فهناك 7 او 6 اتفاقيات دولية والكويت على الالاحة السوداء بينما السعودية لا توجد على اي لائحة والكويت في كل اللوائح السبب في ذلك ان الكويت لم تطبق القوانين او قوانينها هشة وكانت تحت مجهر المنظمات الدولية، ان لدينا خلا في المحقيقات العقابية في الدول التي تصدر عمالة الى الكويت وعمليات استيراد العمالة تحتاج الى اعادة نظر فني كل البائها وعلينا ان نعمل من اجل الأفضل وهذه مسؤولية الجميع.

تصريح وزير الشؤون بشأن تفسير العمالة لم يفهم بالشكل الصحيح وادارة العلاقات العامة اصدرت توضيحا في هذا الشأن وان الوزارة تعمل باستمرار على معالجة اي خلل يحصل وتراعي مصلحة الشباب الكويتي.

مسألة دعم اصحاب المشاريع الصغيرة: ان الوزارة تولى اهمية خاصة لاصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعمل جاهدة على توفير كل ما يسهل عليهم الاجراءات ولهذه الغاية انشأت لهم ادارة خاصة لاصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة مبارك الكبير.

كامل العويس: ولكن يجب تفعيل هذه الإدارة لأنها معنية بالشباب وعلى وزارة الشؤون تسهيل الاجراءات امام الشباب، سهلوا عليهم العمل. تواف العسكر: الخلل في القوانين عندما نضع القوانين تمر ستان قبل وضع اللوائح التنفيذية لها وهذا يؤثر سلبا على العمل.

هيئة العمل تعالج المشاكل

«الانباء»: لكن إلى أي مدى يساهم انشاء هيئة العمل في معالجة المشاكل في سوق العمل؟

كامل العويس: ان انشاء الهيئة سجل الكثير من المشاكل ويساهم في معالجة الكثير من الثغرات الموجودة، كما ان ميكنة خدمات وزارة

دور التشريعات في التنظيم والحماية لاطراف الانتاج الثلاثة
مدي ملاءمة طرح ترحيل العمالة الوافدة لخطة التنمية في الكويت وتحويل الكويت لمركز مالي واقتصادي
البديل عن العمالة الوافدة واصحاب الاعمال من اين يأتون بالعمالة لتنفيذ المشاريع لاسيما ان احد المعنيين بمسألة العمالة من وزارة الشؤون يرى ان تنفيذ مشاريع التنمية في الكويت يحتاج بالإضافة الى اعداد العمالة الموجودة لما يقارب المليون عامل

ليس موضوع وزيرة او وكيل، اليوم الموضوع موضوع وزارة كاملة توارثها اناس واساتذة لهم خبرات وقدرات عالية على ادارة هذا المرفق الذي هو وزارة الشؤون ومع احترامي للجميع، صحيح الوزارة والوكيل مسؤولان لكن المشاكل متراكمة منذ عدة سنوات، ان وزارة الشؤون ادارة حساسة وخطيرة العمل لا يتم بترحيل مائة الف ولا خمسين الفا ولا ربع مليون، كلها اجراءات لا تحل المشكلة، حل المشكلة في تنظيم عملية استقدام العمالة الماهرة والمدرية للمهن الفنية بالدرجة الاولى والقوانين والتشريعات، وبالتالي اذا كانت القوانين تلبى الاحتياج وصادقة من السلطة التشريعية والتنفيذية والشعب اعتقد اننا سنقفز قفزة نوعية، كما ان اصحاب الاعمال الذين كان لهم دور كبير في نهضة الكويت اليوم عليهم مسؤولية في ظل الظروف السياسية

محاور الندوة
قرارات واجراءات وزارة الشؤون ومدى تأثيرها على حركة السوق
مدى توافق هذه الاجراءات مع الاتفاقيات الدولية لاسيما منظمة العمل الدولية ونحن على بعد ايام من انعقاد المؤتمر السنوي للعمل الدولية
التضخم في اعداد العمالة واثره على التركيبة السكانية
تعليق مشاكل سوق العمل على شماغات العمالة الوافدة وتحملها مسؤولية اي خلل يحصل واعتبارها هامشية في كل القطاعات

يقارب الـ 39 الف عامل ولكن كانت خسارة للكويت لانهم جميعا كانوا فنيين ومدرسين ويعرفون السوق الكويتية، وأدى ذلك الى ارتفاع اسعار العمالة. اما بالنسبة لترحيل المائة الف فلا يوجد 100 ألف مخالف للاقامة في الكويت والمخالفون معروفون من قبل وزارة الشؤون والذين استخدمهم معروفون ايضا، ونحن نقول لوزارة الشؤون: لا نريد تحويل زيارات بل افتحوا باب تصاريح العمل للجميع لاسيما للشباب اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دعوا الشباب يعمل وينتج، احد الشباب المنتج نقل مشروعه بسبب العمالة الى السعودية، ان الذي يحصل حرام ونحن نطلب من الشؤون تشجيع الشباب على تنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة لان اصحاب الشركات الكبرى تجار كبار يأخذون ما يريدون، نتمنى ان يمنح اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة العمالة والصناعة وليس استقدام عمالة وتحويلها لكن اصبح الاستثناء قاعدة واصبح صاحب العمل يستقدم العمالة في كرت الزيارة وهذا مخالف لمفهوم الدعوة التجارية وكان من الضروري اعادة الامور الى نصابها.

اما بالنسبة لتصاريح العمل فان هناك 41 قطاعا مفتوحا المجال لها لاستقدام العمالة بالإضافة الى الشركات دينار والمقصود الشركات والمؤسسات التي لديها عمل حقيقي وليس وهميا، وهذه استراتيجية لتنظيم سوق العمل بحيث يتم استقدام العمالة الفعالية وليس الهامشية.

كامل العويس: ان تعديل اوضاع العمالة ليس جديدا والترحيل ايضا للعمالة المخالفة ليس جديدا، فعندما كنت على رأس عملي في ادارة الهجرة اطلقت حملة «بالسلامة ومابى غرامة» وعدلنا اوضاعا وسفرنا ما



الزميلان مستشار الإدارة العامة يوسف عبدالرحمن وبشري شعبان يتابعان حديث النائب كامل العويس اثناء الندوة

كامل العويس: لا يوجد 100 ألف مخالف للإقامة في الكويت وترحيل العمالة الفنية المدربة خسارة
نقول لـ «الشؤون»: افتحوا باب تصاريح العمل لاسيما للشباب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة

غير مقبول أن يكون على كفالة بقالة 20 عاملاً وصالون حلالة 10 عمال ومطعم مثلهم

«الشؤون» تحتاج إلى إعادة النظر في عمل الموظفين والاختصاصات والمسؤوليات فعلى المسؤولين الإشراف ومطلوب من الموظفين الإنجاز

ومن الموضوعات المهمة التي تناولتها الندوة ايضا باب استقدام العمالة في تصاريح العمل من الخارج وكيف أنه محصور ايضا في قطاعات مهنية محددة وللشركات التي يزيد رأسمالها على الـ 500 الف دينار، الامر الذي اوجد حالة من القلق تسيطر على سوق العمل وحالة من عدم الشعور بالاستقرار تلقي بظلالها على العمالة الوافدة في مختلف القطاعات وايضا حالة من الاستياء وعدم الرضا عند اصحاب العمل امام هذا الوضع الضبابي المخيم على حالة سوق العمل وعدم وضوح الرؤية.

ترحيل 100 ألف عامل استهلّت الندوة بالحديث حول استراتيجية وزارة الشؤون بترحيل 100 ألف عامل سنويا، وفي هذا السياق اوضح هادي العنزي ان وزيرة الشؤون عندما صرحت عن ابعاد مائة الف عامل سنويا كانت لا تتكلم عن ابعاد بل عن تنظيم سوق العمل عبر استراتيجية جار اعدادها في وزارة الشؤون واية محددة بهدف تنظيم سوق العمل وليس المقصود الكم ولكن الكيف اي نوعية العمالة واصبحت الاستراتيجية في الوزارة شبه جاهزة وتضمن وضع قاعدة بيانات مدونة من قبل فريق متخصص في الوزارة يقوم بعمل احصائيات دورية ومستمرة حول حاجة السوق لليد العاملة والمهن والاعمال الفنية المطلوب استقدام عمالة لها. والان لا يوجد لدينا اي بيانات احصائية تشير الى مدى حاجة القطاعات لليد العاملة المدربة والماهرة، وبغض النظر عن المهنة فان وجود قاعدة بيانات تحدد احتياجات سوق العمل ومواصفات العمالة ومؤهلاتها هي الاستراتيجية التي عملت ووزارة الشؤون ذكرى الرشيدى على وضعها.

ماذا عن اجراءات اقبال الابواب امام استقدام العمالة وعدم تحويل كروت الزيارة التجارية وعدم منح تصاريح عمل وعدم السماح بتحويل العمالة المنزلية الى القطاع الخاص، هل ضمن الاستراتيجية ايضا؟

العنزي: ان تحويل كروت الزيارة التجارية الى اقامة عمل محصور بالاساس ووفق المفهوم انها زيارة تجارية بان يستقدم صاحب العمل شريكاً من الخارج او مستثمرا وعن طريق غرفة التجارة